

بعض المانظمة الاديموقراطية تحمي ممارسي التعذيب

جنيف - توعدت نافي بيلاي المفوضة العليا لحقوق الانسان الجمعة الذين يمارسون التعذيب، بانهم لا بد ان يمثلوا امام القضاء "عاجلا ام آجلا"، وان قوانين العفو لن توفر لهم سوى حماية قصيرة الامد.

وقالت بيلاي ان "الذين يمارسون التعذيب وقادتهم يجب ان يسمعوها هذه الرسالة بوضوح: مهما بلغت قوتكم اليوم فانكم عاجلا ام آجلا ستحاسبون على اعمالكم غير الانسانية".

واضافت في بيان بمناسبة اليوم العالمي لضحايا التعذيب السبت ان "التعذيب جريمة شديدة الخطورة ويمكن اعتبارها في بعض الحالات جريمة حرب او جريمة ضد الانسانية او حتى ابادة".

وحدثت المفوضة العليا الحكومات والامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على "تجسيد هذه الرسالة باعمال حازمة".

وشددت على انه "يجب الما يستفيد اي مشتبه بممارسته التعذيب من اي عفو، هذا مبدأ اساسي في القضاء الدولي".

واهربت بيلاي عن "قلقها من انه رغم ذلك تواصل بعض الدول استخدام العفو الذي يسمح لممارسي التعذيب بتفادي المشول امام القضاء حتى بعد ان تزول المانظمة التي خدموها".

واضافت ان "النتيجة ان بعض المانظمة الاديموقراطية التي تحترم بشكل عام دولة القانون وتفتخر بذلك تحمي في الواقع ممارسي التعذيب"، وترفض تعويض الضحايا.

الما ان المفوضة شددت على ارتفاع عدد الملاحقات بحق ممارسي التعذيب سنويا مشيرة الى تشيلي والارجنتين على وقائع ارتكبت خلال السبعينيات والثمانينيات.

واكدت بيلاي ايضا انه في نهاية الامر جرت ملاحقة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في عهد نظام الخمير الحمر.

وقالت ان "ذلك يجب ان يدفع ممارسي التعذيب حتى الاكثر شراسة منهم والاكثر ثقة في انفسهم، الى التفكير في التوقف عن ممارساتهم، ان كل المانظمة تتغير مع الوقت حتى الاكثر غطرسة والماقل تنظيما."